

النظام الإقتصادي دراسة في تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الإقتصادي

اهتم العلماء بفكرة النظام الإقتصادي كظاهرة تدرس ضمن مواضيع الإقتصاد السياسي، فبما أن هناك عدة معايير من خلالها تتحدد لنا طبيعة النشاط الاقتصادي، كمحاولة حل المشكلة الإقتصادية وعلم طرق الإنتاج، أمكن لنا الوصول إلى النظام ككل. لكن اختلفت المعايير (المقاييس) التي وفقها تحدد طبيعة النظام الاقتصادي، وحسب الدراسات المتوفرة اهتم العلماء الإقتصاديون الفرنسيين، بفكرة النظام، وخلص "هنري قيتون" إلى أن النظام عليه أن يجيب على ثلاثة أسئلة أساسية عادة ما تطرح في الدراسات السياسية.

- ما هو؟ يجيب عن المحور الأساسي الذي يدور حوله النشاط الإقتصادي لأية جماعة إنسانية.

- لماذا؟ يرتبط هذا بالهدف ومرامي النشاط الإقتصادي.

- كيف؟ المقصود بها معرفة شكل النشاط الاقتصادي الذي يتيح تحقيق الهدف.

I- المقاييس المعتمدة في تحقيق الأنظمة الإقتصادية :

لقد اعتمد المنظرون على مقاييس متنوعة أهمها الإجتماعية، التاريخية، الإقتصادية.

1- **المقاييس الإجتماعية:** أبرز من اهتم بها عالم الإجتماع الفرنسي "قورفيتش" في كتابه "المحددات الإجتماعية والحرية البشرية" وفيه قدم تقسيمه للأنظمة الإقتصادية اعتمادا على المعايير الإجتماعية انطلاقا من "سلم المعتقدات الإجتماعية" ونجد عنده قسمين من هذا النظام:

- **المجتمعات العتيقة وتظم أربعة أنظمة:** النظام القبلي الحلفي (الهنود

الحمري في أمريكا الجنوبية وأستراليا قديما)، النظام القبلي المتداخل

(تجمعات حلقة أو طائفية أو عائلية مثل ماليزيا)، النظام القبلي المنظم

عسكريا أو عائليا (أمريكا الشمالية قديما)، والنظام القبلي الحلقي (يمثل

الدولة الملكية في بعض أشكاله في مجتمعات إفريقيا السوداء).

- **المجتمعات الحضارية:** منها المجتمعات التاريخية والمجتمعات

المعاصرة.

المجتمعات التاريخية أنتجت الأنظمة الأبوية، الإقطاعية، الإمبراطورية والتبوقراطية (الدينية في الشرق) ثم الأنظمة الديمقراطية (الرأسمالية الكلاسيكية).

أما المجتمعات المعاصرة فأننتجت الأنظمة المتقدمة (أمريكا، ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية والنظام الجماعي الموجه (الإتحاد السوفياتي)، والنظام الموجه جزئياً (السويد).

2-المقاييس الإقتصادية: وهو مذهب العديد من الإقتصاديين في تقسيم الأنظمة الإقتصادية حيث يعتمدون على معايير إقتصادية صرفة في تصنيفها، مثل مذهب التحليل الماركسي، الذي يعتبر الأنظمة الإقتصادية، ما هي إلا خلاصة لما يتولد من التطور التقني الحاصل على مستوى وسائل الإنتاج (المحراث الخشبي أنت نظام الإقطاع، الآلة البخارية أنتجت نظام الرأسمالية)، ووفق المعايير الإقتصادية يتجسد النظام في نوعية ملكية وسائل الإنتاج، والهيئة المتحركة فيها. وانطلاقاً من الدوافع الإقتصادية لدى الأفراد والجماعات التي اعتمدها "جون لوم" الفرنسي يقسم النظم الإقتصادية إلى:

- نظام الإقتصاد الزراعي، وهو نظام مغلق لا يوجد فيه توزيع للعمل.
- نظام الإقتصاد الزراعي الحرفي، وهو النظام الذي عنده يبدأ توزيع العمل فيه بين الفلاحين والحرفيين.
- نظام الإقتصاد الرأسمالي وهو النظام الذي يهدف إلى إشباع الرغبات الفردية.
- نظام الإقتصاد الإشتراكي، وهو النظام الذي يهدف إلى تلبية الرغبات الجماعية.
- ومن جانب آخر يذهب الإقتصادي الفرنسي "أندري مارشال" إلى تقسيم آخر:
- نظام الإقتصاد القطاعي المغلق، (الأنظمة التاريخية).- نظام الإقتصاد الحرفي.
- الأنظمة المعاصرة (نظام الإقتصاد الرأسمالي، نظام الإقتصاد الجماعي).

- الأنظمة المرحلية (النظام الطائفي في القرون الوسطى، النظام الطائفي المعاصر مثل النازي والفاشي).

- الأنظمة الجزئية: أي تطبيقها في جزء من البلاد، ونظام آخر في باقي البلاد.

أما "فرانسوا بيرو" وهو أيضا فرنسي، فلقد استخدم هذه المقاييس الإقتصادية بهدف تعريف النظام الاقتصادي، فلتحديد معالم أي نظام وتعريفه لا بد له وأن يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

أ- عنصر ذهني يرتبط بمجموع الدوافع التي ينطلق منها الأفراد أو الجماعات أثناء قيامهم بالنشاط الاقتصادي، بمعنى لماذا يجتهد الناس ويعملون إقتصاديا؟ وبالتالي نفرق بين الأنظمة من خلال اختلاف الأهداف التي تسعى وراءها المجتمعات.

ب- عنصر "شكلي"، -يتضمن الأطراف القانونية والتأسيسية، وكذا الإجتماعية التي تحتوي النشاط الاقتصادي، وتنظم العلاقات بين كل المساهمين، في هذا النشاط وتحدد نوع الملكية، التي هي أهم معيار في الإطار الشكلي.

ج- عنصر مرتبط بالمستوى التقني لوسائل الإنتاج المستعملة في عملية الإنتاج، بمعنى نوعية الآلات والعتاد ومستوى تطورها.

3-وما نراه بالنسبة لهذه العناصر الثلاثة هو الترابط المنطقي بينها واشتراكها في تحديد معالم النظام الإقتصادي وبيئه.

فإذا كان هدف الأفراد الحصول على الحاجيات الغذائية، وتمكين الرغبات الإجتماعية الصرفة، فهم في هذا المسعى لا يستخدمون سوى معدات متواضعة ووسائل متخلفة تقنيا، ولا يعطون أية أهمية لنوع الملكية. أما عندما يسعى الأفراد إلى جمع الأموال والربح، وزيادة التراكم في رؤوس الأموال، فهنا تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، هي أساس النظام، وفي ذلك هم يستخدمون أحدث الوسائل، بل هم يعملون على تطويرها، قصد زيادة الإنتاج وتحقيق أكبر ربح ممكن. بينما عندما يختار أفراد جماعة معينة، أن هدفهم من النشاط الإقتصادي هو تحقيق الرخاء الجماعي، فهم يأخذون بنظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كما يستخدمون التقنية العصرية للحصول على الفائض الضروري لتمويل الحاجات الجماعية.

II- أمثلة عن الأنظمة الإقتصادية.

يمكن إعتداد العناصر الثلاثة التي وضعها الأستاذ "فرانسوا بيرو" في تبيان أمثلة معاشة أو عرفتها المجتمعات تاريخيا. وهي مرتبطة بواقع التاريخ الأوربي وبعضها ما يزال يعايش في وقتنا هذا ببعض المجتمعات المتخلفة (النظام العائلي، النظام القبلي، النظام الإقطاعي...). أما عن الأنظمة المسيطرة في العصر الراهن فنجد النظام الإقتصادي الرأسمالي وكذلك النظام الإقتصادي الإشتراكي الذي كان يطبق في دولة الإتحاد السوفياتي المنهارة، وكذا في دول أوروبا الشرقية قبيل سنة 1991. ولقد وصفناهما بالسيطرة، كون الحياة الإقتصادية، داخل هذين النظامين الخاضعة كلياً لفلسفة النظام المطبق في الدولة، كما أن وجودهما كان على أهمية كبرى بالنسبة لجميع دول و مجتمعات العالم، منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة هيمنتها على النشاط الإقتصادي العالمي طيلة النصف الأخير من القرن الماضي، وهي الهيمنة التي كانت لها تداعيات متعددة على الجوانب الأخرى و باقي العوامل، مثل العلاقات بين الشعوب و الصراع الدولي، و أهمية الموارد وغيرها من التداعيات التي كادت أن تجر العالم إلى حروب لا مخرج منه بسبب - كما يعتقد البعض- خلاف قانوني في شكل الملكية (العامة، الخاصة)، بل إنه الصراع الذي سخر كل نظام فيه كافة قدراته الإقتصادية بغرض المواجهة و التغلب على النظام الآخر.

III- دراسة للنظام الإقتصادي الرأسمالي وتطوراتها.

منذ تبلور النظام الإقتصادي الرأسمالي على يد أفكار ونظريات الكلاسيكيين اعتمد على قواعد أساسية، ولم يطرأ تغيير يمس بجوهرها، وفلسفتها، وهي الملكية "الفردية لوسائل الإنتاج"، حيث الأفراد أحرار في تملك الأراضي، ورؤوس الأموال واستثمارها، "وحرية العمل" حيث للأفراد حق الإختيار بين المهن التي يريدون الإنشغال بها، وهذه القواعد الأساسية في النظام الرأسمالي، لها أطرها القانونية والتأسيسية التي تنظمها وتحميها، ويرى البعض بأنها قواعد نظرية أكثر من كونها واقعية في النظام، نظرا لكون أغلبية كبيرة من الأفراد، لا يستطيعون امتلاك وسائل إنتاج، أو التوجه إلى كل المهن والأعمال، رغم سماح القانون بذلك، وهذا يعود إلى الفوارق الطبقيّة، التي يبني عليها النظام الرأسمالي.

لقد ركز الفكر الإقتصادي الرأسمالي على "المصلحة الشخصية" التي من جهة، تقود الاختيارات والمبادرات التي يبذلها المتعاملون الإقتصاديون، ومن جهة أخرى تحقق "التوازن الآلي" داخل مراكز التنسيق "الطبيعي" بين هذه المبادرات والنشاط الإقتصادي. وتتمثل مراكز التنسيق هذه في:

أ- السوق حيث هو مركز الالتقاء بين العارضين (المنتجين) والطالبين (المستهلكين) وفيه يتم تحديد الكميات من السلع والخدمات التي تم تبادلها، وكذلك أسعارها وهو مركز تنسيق يتحكم في وتيرة الإقتصاد الرأسمالي.

ب- المشروع حيث به وحدة تنظيمية تسهر على إدارة هذه الوحدة التنظيمية، تقوم بالتنسيق بين مختلف عناصر الإنتاج، من قوة عاملة، مواد أولية ورأسمال، من أجل تلبية طلبات السوق (الطلبات التي يبديها الأفراد والمستثمرون).

وإذا كان الجوهر في النظام الإقتصادي الرأسمالي بقي ثابتا (حرية العمل وحرية وسائل الإنتاج)، فإن هذا النظام قد عرف تطورات كبيرة من حيث حجم وشكل الوحدات الأصلية للنظام، ودور الدولة، وتعدد قطاعات الإنتاج، وكذلك تحول العلاقات الخارجية للإقتصاد الرأسمالي.

1- تغير وحدات الإنتاج من حيث الحجم:

تغيرت من وحدات صغيرة الحجم في المراحل الأولى للرأسمالي، يسيرها صاحب رأس المال وعدد عمال قليل، تميزت بكونها شخصية ومرتبطة بمصالح عائلات، إلى أن الوقائع الإقتصادية فرضت اتساع في حجم وحدات الإنتاج، وبالتالي تغير حجمها. ومن أهم هذه الوقائع انتشار وسائل النقل الحديثة (سكك الحديد، النقل البحري، السيارات البخارية)، حيث اتسع النطاق الجغرافي للأسواق، وتحولت من أسواق إقليمية، إلى أسواق عالمية، وهو ما دفع إلى ظهور وحدات إقتصادية قادرة على الإيفاء بطلبات هذه الأسواق الجديدة.

كذلك كان للحركة الإستعمارية في القرن التاسع عشر، أن سيطرت الدول الرأسمالية، على الخيرات الإقتصادية، بما ساعدها على امتلاك إمكانات جديدة، لتمون صناعاتها، وتزويدها بالمواد الأولية، وفتح أسواق المستعمرات، أمام إنتاجها، وهي العوامل التي دفعت إلى تأسيس مشروعات كبيرة، قادرة على استغلال هذه الخيرات، وهذه الأسواق الجديدة. وهنا تبرز ظاهرة الإمبريالية، التي تحدث عنها الفكر الماركسي، كنتيجة لإتسام النظام الرأسمالي بإتساع وحداته الإقتصادية، وكانت إحدى الدعائم في مساندة هذا الإتساع.

كما ساهم التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في ارتفاع القدرات الإنتاجية واختراع آلات جديدة.

ونجد هذه العوامل مجتمعة، كانت الأسباب المباشرة في تغير واتساع حجم الوحدات الاقتصادية الرأسمالية، مع وجود للمشروعات الصغيرة بجانبها، والتي بدأت تضمحل أمام المشروعات الضخمة، وبالتالي تغير حجم السوق، بعد أن كانت صغيرة، أصبحت سوقا كبيرة الحجم، وفي خضم هذا التطور، تغير أيضا وضع السوق التي كانت سوق مزاحمة حرة، بين الوحدات الصغيرة، إلى سوق الاحتكارات بين عدد قليل من المشروعات الضخمة، تمثلت في الشركات مغفلة الاسم وظهور الشركات متعددة الجنسية، وتزايد نسب التمرکز في رأس المال.

أ-الشركات مغفلة الاسم:

نظرا لعدم قدرة الوحدات الصغيرة على مسايرة التقدم التقني، نتيجة لكون صاحب المشروع لا يمتلك قدرة على جمع رأس المال الكافي، لاستيعاب هذا التقدم العلمي، وكون المشروع خاص أي مرتبط بشخص، فالمسؤولية المالية، تقع على كاهله، الأمر الذي لا يؤهله على المخاطرة، والمضي في استثمارات كبيرة وجديدة، ونتيجة عدم قدرة الوحدات الصغيرة على ذلك، كان من الضروري ظهور شركات أكبر، تقوم بتجميع رؤوس أموال عدة أفراد، او مشروعات صغيرة، وضمها في مشروعات أكبر.

من بين أنواع هذه المشروعات الكبيرة، نجد "الشركة ذات المسؤولية المحدودة" التي ظهرت في ألمانيا سنة 1892 وعرفت نجاحا ملموسا، كون مسؤولية المشارك في رأس مالها، تحدد بقدر مساهمته المالية. إلا أن أهم نوع من المشروعات الكبرى تمثل في "الشركة مغفلة الاسم" التي ظهرت في فرنسا سنة 1807، وفي إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي النوع الذي لعب الدور الأساسي في تطور الإقتصادي الرأسمالي، لحد أن إقتصادي بارزا مثل "بيرتراند نوقارو"، قد اعتبرها "اكتشافا قانونيا عظيما" أسدى للإقتصاد أعظم الخدمات، وأن قيمة هذا الإكتشاف تعد بمنزلة اكتشاف قارة أمريكا في القرن الخامس عشر. وفي بدايتها كانت الشركة مغفلة الاسم تخضع في تأسيسها لإذن من البرلمان في فرنسا حتى سنة 1867 وفي إنجلترا حتى سنة 1855، ولكن بعد هذه السنوات منحت حرية أكبر لتأسيس الشركات مغفلة الاسم، مما ساعد على انتشارها.

والشركات مغفلة الاسم تتمتع بكيان قانوني خاص "الشخصية القانونية"، وهي لا ترتبط من الناحية القانونية بالأشخاص المساهمين، تقوم بإصدار الأسهم والسندات إلى جمهور المستثمرين للإكتتاب فيها، وذلك لكون هذه الأسهم والسندات قابلة للبيع والشراء يتم تداولها في البرصة.

كما تمتلك هذه الشركة هيئة إدارية، تسهر على تسييرها ووضع خططها، تسمى بمجلس الإدارة، يكون من صلاحيته أيضا تعيين مدير الشركة، لا اتخاذ كل القرارات، المتعلقة بنشاط الشركة.

وفي الواقع فإن انتشار الشركات مغفلة الاسم، كان له الأثر البالغ في استقطاب المدخرات، وجمع الأموال، وتراكمها، بما سمح بارتفاع معدلات الاستثمار الوطنية والخروج من إطار الملكية الخاصة والعائلة الضيقة، إلى النطاق العام الجماعي، وهي من سمح بالزيادة في ظاهرة التمرکز، وظهور الاحتكار، وكذلك ظهور اندماج المشروعات في شكل هذه الشركات.

ب-ظاهرة التمرکز الرأسمالي: التمرکز هو إحدى الظواهر، التي تولدت من جراء التطور الذي عرفه النظام الإقتصادي الرأسمالي. وفي معرض تحليله لهذا النظام بين ماركس أن سوق المنافسة الحرة، يؤدي إلى زوال المشروعات والوحدات الصغيرة، أو الهامشية، وابتلاعها، من قبل المشروعات الضخمة، التي تعمل على احتكار السوق. كما أن الأهمية التي تكون عليها هذه المشروعات الضخمة، تتحدد من خلال جملة من المقاييس، تعتمد عادة في قياس حجمها، وقدراتها الإقتصادية، تتمثل هذه المقاييس في معدل مبيعاتها، وقدرة الأرباح المحققة، وأهمية رأس المال المستثمر.

ويمكن للدارسين الإقتصاديين، دراسة عملية التمرکز، من خلال طبيعة المؤسسات، التي تنجم عن ظاهرة التمرکز، وكذلك كيفية حدوثه. ويمكن ذكر ثلاثة أنواع من التمرکز:

1-التمرکز الأفقي: عندما نجد بأن مشروعا واحدا أو عدة مشاريع (وحدات إنتاجية) تهيمن، على أكبر قسط من إنتاج سلعة معينة، وكذا نسب تشغيلها للأيدي العاملة تكون مرتفعة (مثل إنتاج السيارات في الولايات المتحدة).

2-التمرکز الرأسي: هذا الشكل من التمرکز نجده عندما تهيمن وحدة إقتصادية، على عملية إنتاج سلعة ما، منذ البداية وحتى النهاية، أي أن كل سلسلة الإنتاج تتم في هذه الوحدة، من المواد الخام، وحتى خروج المنتج قابلا للإستعمال. مثل شركات

البتروول يوضح هذا النوع من التمرکز، حيث تقوم الشركات البتروولية بكل الأعمال من التنقيب والإستخراج والنقل والتكرير والبيع وتوزيع المشتقات. يمكن أن يلتقي التمرکز الأفقر والرأسي عندما تسيطر الوحدات الكبرى على أعلى نسبة من إنتاج سلعة معينة وكذا على كافة مراحل الإنتاج في نفس الوقت.

3-التمرکز التكاملي: يتعلق بالوحدات التي تنتج سلعا مختلفة مثل إنتاج السيارات والأجهزة المنزلية في نفس الوقت (شركة دايوو)، أو إنتاج السيارات والمعدات العسكرية كما هو الشأن بالنسبة لمعظم الوحدات الصناعية الأمريكية الكبرى (جنرال موتورز، ماكدونالد دوقلاس، فورد، جنرال دايناميكس، ...).

وعدة ما تنشأ عن ظاهرة التمرکز وحدات إقتصادية جديدة لها أيضا أشكال متنوعة وهي:

1-التروست: هذا النوع من المؤسسات الناتجة عن التمرکز، هو عبارة عن مؤسسة تنجم عن اندماج مؤسسات، تحت إدارة واحدة جديدة، على أن تختفي شخصية كل هذه المؤسسات المندمجة، كما تفقد حينها شخصيتها القانونية والمعنوية. وقد ظهر أول تروست في النظام الإقتصادي الرأسمالي، في الولايات المتحدة سنة 1872، وهو تروست "روكفيلر للبروتول". كذلك يوجد من بينها اليوم شركات "جنرال موتورز"، والفولاذ والصلب بالولايات المتحدة، "فورد، وتسيلي" للمواد الغذائية في سويسرا، شركة "شيل" البتروولية، "كولمان"، "بول رونال" في فرنسا وغيرها

....

2-الكارتل: ينشأ بموجب اتفاق بين عدة وحدات تنتج سلعة معينة، من أجل الحد من التنافس فيما بينها، وفي هذا تحتفظ كل الوحدات بشخصيتها القانونية، واستقلالها المالي. فقد تتفق عدة وحدات، على تحديد أسعار منتجاتها، تلتزم بها جميع هذه الوحدات، وقد يتضمن الاتفاق إقتسام الأسواق فيما بينها، أو تعيين رقعة خاصة بكل وحدة، كما يمكن أن ينص الاتفاق، على تحمل نفقات الإعلانات، والنقل، أو أماكن البيع بشكل جماعي. والهدف من تأسيس "الكارتل"، هو خلق جو من الهدنة بين الوحدات الإقتصادية، يساعد كل واحدة منها على متابعة نشاطها، في حالة من الطمأنينة. وتأسست عدة كارتلات عالمية، كان لها دور الهيمنة والسيطرة على قطاعات حساسة وإستراتيجية، في اقتصاديات الدول. وكان أول كارتل ظهر في ألمانيا سنة 1873، وهو "نقابة الفحم لناحيتي الدورو واستفاليا ثم" كارتل الصلب" 1904. ولكن أشهر الكارتلات تمثل في كارتل البتروول الذي تأسس سنة 1928 على

إثر حرب الأسعار، والنفوذ بين الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية، التي عملت على الإستلاء على بترول العرب، وأمريكا اللاتينية، ولقد نتج عن هذا الكارتل إتفاق بين الشركات لتوزيع الأسواق العالمية، وتحديد الأسعار وجعلها موحدة، قد ضم هذا الكارتل مجموعة الشركات التالية:

- ستاندرد أويل أوف نيوجرزي.

- شركة شيل

- سكنى موبيل.

- تكسكو.

- قولف أويل.

-بريتيش بتروليوم.

- ستاندرد أوف كاليفورنيا.

- الشركة الفرنسية للبترول.

إلا أن هذا الكارتل تعرض لعدة ضربات، أودت به إلى النهاية المحتومة، بسبب التأميمات البترولية، التي قامت بها الدول العربية (الجزائر، ليبيا، العراق)، ودول أمريكا اللاتينية (فنزويلا)، وكذلك ظهور كارتل جديد للبترول، وإنما يضم بدل الشركات هذه المرة، الدول المنتجة، والمصدرة للبترول "الأوبك". وعموما ولكي ينجح أي كارتل لابد من توفر جملة الشروط التالية:

أ-أن يكون عدد المشاركين فيه قليل نسبيا، حتى تضمن الإنسجام بين المندمجين.

ب-أن يشارك أهم مشروعات القطاع المعني لان غياب المشروعات الكبرى من الكارتل يمكنها من محاربة الإتفاق.

ج-وجود الثقة المتبادلة بين أطراف الاتفاق والإلتزام التام بنقاطه.

د-تقارب القدرات الإقتصادية بين المشاركين في الاتفاق، حتى يتمكنون من المواصله فيه، ومناقشة النقاط التي لم تدخل في الإتفاق.

وإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين "التروست" و"الكارتل"، نجد ان الأول قد يكون في صالح المستهلكين، لأن سيطرته على عملية الإنتاج كلية، يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار السلع التي ينتجها. بينما الثاني فالملاحظ أنه لن يرحم المستهلك أبدا، لأنه يسيطر على السوق، ويضمن لأصحابه أرباحا قارة ولا أحد يزيحهم في المنافسة.

4-شركات التملك أو التركيز المالي [الشركات القابضة]:

تنشأ هذه الشركات من خلال محاولة الرأسماليين والبنوك الكبرى (خاصة البنوك التجارية وبنوك الأعمال)، الإستيلاء على أكبر عدد ممكن من المشروعات في قطاعات مختلفة، وإخضاعها لإستراتيجياتهم، أو يقومون بتأسيس شركات أو مشروعات جديدة، وهي شركات تقوم بشراء أسهم شركات صناعية وتجارية، ومالية، على أساس أن هذه الشركات تحتفظ بكامل استقلالها وشخصياتها القانونية والمعنوية، ولكنها تخضع في عملية التسيير لصاحب شركة التملك (الشركة القابضة) عن طريق ممثليه في مجالس الإدارة، أو المديرين الذين يقوم هو بتعيينهم وهكذا تصبح الشركة المالكة، تسيطر على عدد كبير من المشروعات أو الوحدات الإنتاجية أو المالية، تخضعها لبرنامج مجموعة معينة.

ويمكن أن نذكر أمثلة عليها كمجموعة روكفيلر، مجموعة روتشيلد، بنك باريس والأراضي المنخفضة، الشركة العامة (فرنسا)،

***-نتائج ظاهرة التركيز:** هناك جملة من النتائج تظهر عن زيادة حجم الوحدات الاقتصادية في النظام الإقتصادي بين حسنة وسيئة.

1-يترتب عن التركيز وظهور الوحدات الاقتصادية الكبرى، ارتفاع في فعالية الإقتصاد الوطني، لان هذه المشروعات تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وانخفاض التكاليف والأسعار، ويمكن أن توسع نفقاتها على الأبحاث العلمية والتقنية، الكفيلة بتحسين الإنتاجية، ويدفع هذا إلى استغلال كل العناصر والخيرات الاقتصادية، في نمو كبير "للإقتصاديات الداخلية" التي تحدث عنها ألفريد مارشال، بما يدفع إلى البحث عن "إقتصاديات خارجية".

2-يترتب عن الوحدات الكبرى تأثير مباشر على الإنتاج وعلى الأسواق، لأنها تستطيع تحديد سياسة للأسعار، وسياسة للتشغيل، وتستطيع استقطاب الطلب، عن طريق الدعاية، وتضمن مصادر المواد الأولية لنفسها، والبعض منها أصبح من القوة الاقتصادية، بحيث أن البعض أطلق عليها عبارة "الدولة داخل الدولة"، ولها امتداد خارجي قد يكون معارضا لسياسة الدولة الأم، خصوصا إذا تعلق الأمر "بالوحدات الكبرى العالمية" التي تحدث عنها الفرنسي "موريس بي".

3-يؤدي التكامل الإقتصادي بين الدول الرأسمالية، التي تفتح أسواقها على بعضها بعضا، بما يؤدي إلى اتساع الوحدات الكبرى. فالشركات الأمريكية الكبرى نجد أن نشاطها يتعدى الدور الوطنية، إلى أفاق أخرى في العالم، وخاصة أوروبا وجنوب شرق آسيا، وهو ما دفع بالشركات الأوروبية إلى إيجاد صيغ للإندماج أو التكتل

وتوحيد جهودها من أجل مواجهة خطر الشركات الأمريكية، والتماشي مع أهداف أوربا في قيام إقتصاد أوربي موحد ومنسجم.

4-يترتب عن ظهور الوحدات الكبرى مساوئ إقتصادية واجتماعية وسياسية، قد تعصف بأي مجتمع، ما لم يأخذ بعين الاعتبار هذه المساوئ. ذلك أنه ووفق التحليل الماركسي وكما أثبتته الواقع أن التركيز الرأسمالي، يؤدي إلى تردي حالة العمالة، وقد تكون على حساب المستهلكين (كما في حالة الكارتل). لذلك نرى أن النقابات العمالية، وجمعيات المستهلكين، تحارب هذه الوحدات الكبرى، وتتنظر ضدها. كما أن التركيز يقضي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تختفي المنافسة الحرة في السوق، نتيجة التحكم والسيطرة. كما أن المشروعات الضخمة تستطيع عرقلة أو محاربة سياسة الدولة نفسها، إن لم تتماشى مع مصالحها.

ولقد كان لهذه النتائج السلبية أن لجأت بعض الدول الرأسمالية إلى محاولة منع هذه المشروعات الضخمة من القيام، فقد منعت الولايات المتحدة قيام "التروست" بموجب قانون "شرمان" سنة 1890، وقانون "كلايتون" سنة 1914 حيث حلت عدة تروستات، باعتبارها تخل بمبدأ المنافسة الحرة، بينما في بعض الأحيان نجد ان الدولة تشجع قيام هذه الوحدات الضخمة (الولايات المتحدة، ألمانيا النازية، ...)، بل ان من بين الدول الكبرى من تقوم هي بتسيير هذه المؤسسات نظرا لقدرتها على الإستلاء على الأسواق العالمية.

ج-الشركات متعددة الجنسية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية هي أعلى درجة وصلت إليها عملية تمركز رأس المال ضمن النظام الإقتصادي الرأسمالي في الوقت المعاصر.

والوحدة متعددة الجنسية مؤسسة عالمية، لها مركز في بلد معين، وعدة شركات فرعية (فروع) في بلدان مختلفة، تعمل هذه الفروع كلها ضمن إستراتيجية واحدة، تغذي عملياتها من تمويلات تحصل عليها من الدول، فتصبح الشركة ذات نطاق عالمي، تفقد فيه ارتباطها مع الدولة الأصلية من الناحية القانونية، وتصبح ذات طبيعة عالمية، لا وطن واحد لها وإنما متعددات الجنسية. وتتحدد أهميتها من خلال المساحة الاقتصادية، والجانب المالي، بحيث نجد أن بعضها يفوق حجم مبيعاتها، الدخل الوطني للعديد من الدول. فشركة "جنرال موتورز" يفوق حجم مبيعاتها السنوية الناتج الوطني الخام لأكثر من 130 دولة.

من أمثلة الشركات متعددة الجنسية، نجد فورد الأمريكية، جنرال إلكتريك، أي-بي-أم، كوداك، كرايزلر، فيليبس، فولسفاغن، فيا، سيمانس، سوني،

كما أن الطبيعة العالمية لهذه الشركات يتمثل في قيام الشركات الأم بإنشاء فروع لها في مختلف الدول الأمر الذي يعطيها القدرة على بسط السيطرة على عدة أسواق ومنتجات في العالم. لقد بينت الدراسات التي أجراها المتحدة لمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن 187 ش م ج أمريكية تمتلك 8000 فرع في العالم أي خارج أمريكا (البلد المركز). بما يعني أن غالبية هذه الوحدات هي أمريكية الأصل، وتسيطر على نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي. وغالبيتها تنشط في المجالات الصناعية والمالية، إضافة إلى أن توزيعها الجغرافي مرتبط إلى حد بعيد بأهمية كل منطقة وحالة أسواقها، فنجد أن القسم الأكبر من الأموال المستثمرة، إنما يوجد في الدول الصناعية، والمراكز الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة، أوروبا، جنوب شرق آسيا). ونجد إن الجزء الموجه للبلدان المتخلفة، لا يتم استثماره، سوى في قطاعات مرتبطة بالمواد الأولية والبترو، أو نشاط مرتبط بالصناعات الرأسمالية.